المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

المديرية الجهوية فاس مكناس

التقرير السنوي حول أنشطة المديرية الجهوية فاس مكناس

سنة 2021

التقرير السنوي حول أنشطة المديرية الجهوية فاس مكناس

سنة 2021

محتوى التقرير

مدخل 2
تقديم 3
1. ميدان التخطيط والدراسات الجهوية 5
1.1. المونوغرافيات الجهوية والإقليمية 5
2.1. النشرات الإحصائية الجهوية والإقليمية 5
3.1. التنمية المحلية وأشغال الاستشارة والدعم التقني 6
4.1. مشروع إعداد قاعدة معطيات إحصائية جهوية 6
5.1. التعاون والشراكة 6
2. ميدان الإحصاء وتجميع المعطيات 9
1.2. البحث الوطني حول التشغيل 9
2.2. البحث النوعي حول القطاع غير المنظم في سياق جائحة كوفيد-19 11
3.2. البحث الوطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر المرحلة الثالثة (الجولة الثالثة) 12
4.2. البحث الوطني الثاني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح 13
5.2. البحث الوطني السنوي لدى المقاولات 14
6.2. البحوث الوطنية حول الأثمنة 15
1.6.2. أثمنة التقسيط (الرقم الاستدلالي لأثمنة الاستهلاك) 15
2.6.2. أثمنة الجملة 17
7.2. البحوث الوطنية حول الإنتاج والظرفية الاقتصادية لدى المقاولات 17
1.7.2. الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني: سنة الأساس 2010 17
2.7.2. الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني 17
3.7.2. البحث حول الظرفية لدى المقاولات 18
8.2. إحصائيات البناء 19
3. ميدان التوثيق والإعلام 20
1.3. المواقع الإلكترونية للمديرية 20
2.3. استقبال الباحثين 21
3.3. معالجة الوثائق 21
4.3. توزيع الوثائق 22
4. ميدان تسيير الموارد البشرية والمالية واللوجستية 22
1.4. مكتب الموظفين 23
2.4. مكتب المحاسبة 24
3.4. مكتب المعدات 26
4.4. مكتب رحب السيارات 26
5.4. مكتب الضبط 28
6.4. مكتب الصفقات العمومية 29
ملحق: أهم المنتديات والتظاهرات والأنشطة التي شارك فيها مسؤولو وأطر المديرية الجهوية لفاس-مكناس 30

مدخل

لقد تبنى المغرب تقسيما ترابيا جديدا قلص من عدد جهات المملكة، لتنتقل من 16 إلى 12 جهة، وذلك وفق المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2015 والذي بموجبه تم تحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم المكونة لها. وقد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 5 مارس 2015.

وسيرا على نفس المنوال، وبموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3.186.16 الصادر بتاريخ 24 شوال 1437هـ (29 يوليوز 2016) والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6491 في 15 غشت 2016؛ قامت المندوبية السامية للتخطيط بتحديث وتكييف هياكلها على الصعيد الجهوي والمحلي لمسايرة ومصاحبة التقطيع الجهوي الأخير ومواكبة مسلسل الجهوية المتقدمة؛ وذلك بإحداث 12 مديرية جهوية، إضافة الى 5 مديريات إقليمية و6 مصالح إقليمية تابعة لها. كما تم إعادة النظر في تنظيمها الداخلي مع إضافة وصياغة اختصاصات ومهام جديدة للمصالح المكونة لها.

وطبقا لمقتضيات القرار السابق الذي دخل عمليا حيز التنفيذ ابتداء من 15 غشت 2016، أصبح النفوذ الترابي للمديرية الجهوية لفاس-مكناس يشمل عمالتين (فاس ومكناس) وسبعة أقاليم (صفرو، وتازة، وتاونات، وبولمان، والحاجب، وإفران، ومولاي يعقوب)؛ أما تنظيميا فتتوفر المديرية على 3 وحدات إدارية: المديرية الجهوية ومقرها الرئيسي بفاس، والمديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة.

وللإشارة فإن هذا التقرير، يهتم بالأنشطة والأشغال التي زاولتها المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس – مكناس بمختلف مكوناتها الإدارية خلال سنة 2021، طبقا للتقسيم الجهوي الأخير ولمقتضيات القرار سالف الذكر.

تقديم

تقوم المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس – مكناس في إطار ممارسة اختصاصاتها، طبقا لمقتضيات قرار رئيس الحكومة رقم 3.186.16 بتاريخ 29 يوليوز 2016، بمجموعة من المهام والأنشطة تندرج ضمن الميادين التالية:

1. ميدان التخطيط والدراسات الجهوية؛
2. ميدان الإحصاء وتجميع المعطيات؛
3. ميدان الإعلام والتوثيق؛
4. ميدان تسيير الموارد البشرية والمالية واللوجستية.

وتنقسم برامج عمل المديرية الجهوية إلى قسمين:

القسم الأول، ويضم العمليات المبرمجة سنويا من قبل المصالح المركزية، والتي تسهر المديرية الجهوية على إنجازها على صعيد تراب جهة فاس-مكناس، ونخص بالذكر البحوث الميدانية الدائمة كالبحث الوطني حول التشغيل والبحوث الوطنية حول الأثمنة (التقسيط، الجملة، الإنتاج...) بالإضافة إلى البحوث الدورية والدراسات الإحصائية الوطنية.

القسم الثاني، ويهم الأشغال ذات الطابع الجهوي والمحلي، كإعداد دراسات اقتصادية واجتماعية، وإصدار النشرات الإحصائية السنوية والمونوغرافيات الجهوية والإقليمية، والإسهام في مسلسل التشاور وتوفير الدعم التقني والمعلوماتي محليا وجهويا.

وفي نفس الإطار فقد واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2021 بشراكة مع ولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة، تفعيل البعد الجهوي لبرنامج التعاون الذي يجمع بين المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2017-2021، والرامي إلى دعم تنزيل الجهوية المتقدمة عن طريق المساهمة في دعم قدرات الفاعلين المحليين في ميادين تدبير واستعمال المعلومات الإحصائية وتسهيل الولوج إليها. وقد قطع مشروع القاعدة الجهوية للمعطيات الإحصائية أشواطا مهمة في أفق إرسائها ووضعها مستقبلا رهن إشارة مختلف المؤسسات والهيئات والمصالح الجهوية والمحلية لتكون في خدمة التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

كما تنفتح المديرية الجهوية على محيطها الخارجي، من خلال مشاركتها وإغنائها لبرامج ومبادرات التنمية المحلية، عبر وضع كفاءاتها رهن إشارة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بالجهة، من سلطات محلية ومصالح تقنية خارجية وهيئات منتخبة ومكونات المجتمع المدني. ونذكر في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إعداد مخططات التنمية المحلية، والمشاركة في دراسة تصاميم التهيئة وإعداد التراب على المستوى الجماعي والإقليمي والجهوي.

ومن جهة أخرى، وعلاوة على وضعها رهن إشارة كل فئات الباحثين وذوي القرار رصيدها الوثائقي، وكل المعلومات الإحصائية المتوفرة لديها، مساهمة منها في مسلسل التنمية المحلية والجهوية، وفي تحفيز

البحث من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ اختارت المديرية الجهوية منذ سنة 2015، أن تنفتح أكثر على محيطها وعلى العموم من خلال إنشاء موقعين إلكترونيين على الشبكة العنكبوتية، أحدهما تابع للمديرية الجهوية بفاس (www.hcp.ma/region-fes) والآخر للمديرية الإقليمية بمكناس (www.hcp.ma/region-meknes)، يوفران للمتصفحين بشكل سريع وسلس مجموعة مهمة من المعطيات والمؤشرات الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي، كما يمكنان من الاطلاع وتحميل وطبع مختلف الوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن المديريتين الجهوية والإقليمية.

1. ميدان التخطيط والدراسات الجهوية

تميز مجال التخطيط والدراسات بالمديرية الجهوية لفاس مكناس خلال سنة 2021، بعدة أنشطة همت إنجاز التقارير والدراسات والمساهمة في أنشطة التنمية وأشغال الاستشارة والدعم التقني على المستوى الجهوي والمحلي، بالإضافة إلى أنشطة خاصة بإنجاز قاعدة المعطيات الإحصائية الجهوية، وذلك في إطار برنامج الشراكة الذي يربط كلا من المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان وولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة. ويمكن إيجاز هذه الأنشطة حسب المحاور التالية:

- المونوغرافيات الجهوية والإقليمية؛
- النشرات الإحصائية الجهوية والإقليمية؛
- التنمية المحلية وأشغال الاستشارة والدعم التقني؛
- مشروع إعداد قاعدة معطيات جهوية.

1.1. المونوغرافيات الجهوية والإقليمية

قامت المديرية الجهوية خلال سنة 2021، بمواصلة نشر وتوزيع المونوغرافيات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بعمالة فاس وأقاليم بولمان ومولاي يعقوب، كما شرعت في إعداد مونوغرافية عمالة مكناس برسم سنة 2021. وتتطرق هذه الوثائق لمختلف الجوانب والخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية لسكان وأسر هذه الأقاليم والعمالات، مع إبراز تطورها والتغيرات التي لحقتها بين الإحصاءين الأخيرين؛ وتستعرض كذلك معطيات مختلف القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل وغيرها، بالإضافة إلى تطور القطاعات المنتجة من فلاحة وصناعة وسياحة وصناعة تقليدية، وكذا الإشارة إلى حالة التجهيزات الأساسية من طرق ونقل وغيرها.

2.1. النشرات الإحصائية الجهوية والإقليمية

قامت المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط لفاس-مكناس، خلال سنة 2021، بإعداد ونشر العدد السادس من النشرة الإحصائية الخاصة بجهة فاس-مكناس، والذي يشتمل على معطيات تعود في غالبيتها لسنتي 2018 و2019، مراعية في ذلك تناسق ومطابقة المعلومات الواردة فيها مع مثيلاتها بالنشرة الإحصائية الوطنية الصادرة عن مديرية الإحصاء في نفس السنة.

وتضم هذه النشرة الإحصائية الجهوية معطيات إحصائية مبوبة حسب الفصول التالية:

- الفصل الأول :أهم المؤشرات الإحصائية؛
- الفصل الثاني: السكان؛
- الفصل الثالث: الصحة؛
- الفصل الرابع: التعليم والتكوين؛
- الفصل الخامس: العدل وحماية الطفولة؛

- الفصل السادس: التشغيل
- الفصل السابع: الرياضة، الثقافة والترفيه؛
- الفصل الثامن: التعاون الوطني؛
- الفصل التاسع: الفلاحة والغابات؛
- الفصل العاشر: الصناعة؛
- الفصل الحادي عشر: الصناعة التقليدية؛
- الفصل الثاني عشر: السياحة؛
- الفصل الثالث عشر: الطاقة والمياه؛
- الفصل الرابع عشر: النقل؛
- الفصل الخامس عشر: البناء والعقار؛
- الفصل السادس عشر: البيئة والمناخ؛
- الفصل السابع عشر: الأسعار؛
- الفصل الثامن عشر: النقد والمالية.

تجب الإشارة إلى أن جميع الوثائق التي تم التطرق إليها، هي متوفرة على الموقعين الإلكترونيين للمديرية (www.hcp.ma/region-fes)، أو (www.hcp.ma/region-meknes) حيث يمكن الاطلاع عليها أو تحميلها.

3.1. التنمية المحلية وأشغال الاستشارة والدعم التقني

في إطار انفتاحها على محيطها الخارجي، وإسهاما منها في إغناء ودعم برامج ومبادرات التنمية المحلية وتقييم مشاريع وتصاميم التهيئة المحلية وإعداد التراب، استمرت المديرية الجهوية خلال سنة 2021، عبر جميع وحداتها الإدارية المتواجدة بكل من فاس ومكناس وتازة، في تقييم وإبداء الرأي بخصوص مجموعة من الدراسات والبرامج والمشاريع، وفي حضور وتنشيط أشغال المجالس الإدارية للمؤسسات العمومية الجهوية، التي هي عضو فيها، كالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين. كما شاركت المديرية الجهوية في أشغال بعض اللجان القطاعية، واللجان المحلية والإقليمية والجهوية لتتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى أشغال دراسة تصاميم التهيئة على المستوى الجماعي والإقليمي والجهوي، دون إغفال تأطير الطلبة المتدربين الوافدين على المديرية الجهوية، وغيرها من الأنشطة والاجتماعات واللقاءات.

4.1. مشروع إعداد قاعدة معطيات إحصائية جهوية

في إطار برنامج التعاون الذي يجمع بين المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للسكان (2017-2021)، الرامي إلى دعم تنزيل الجهوية المتقدمة عن طريق المساهمة في إنشاء قواعد معطيات ودعم قدرات الفاعلين المحليين في ميادين تدبير واستعمال المعلومات الإحصائية وتسهيل الولوج إليها، قامت

المديرية الجهوية بتنظيم العديد من الأنشطة بشراكة مع ولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة، والتي يمكن إيجازها كالتالي:

- تنظيم ورشة جهوية أولى بالقاعة الكبرى بولاية جهة فاس مكناس بتاريخ 07 يونيو 2018، حول موضوع "أهداف التنمية المستدامة: من أجل الملاءمة والتفعيل"، كان الهدف منها تعريف وتحسيس الفاعلين الجهويين بأهداف التنمية المستدامة التي انخرط والتزم بها المغرب كباقي دول العالم، وانعكاساتها على مجمل السياسات العمومية، قطاعيا ومجالِيًّا؛ مع الشروع في رصد الفجوات والنواقص على صعيد المعطيات والمعلومات الضرورية لتتبعها على مستوى جهة فاس-مكناس؛
- تنظيم ورشة جهوية ثانية بالقاعة الكبرى بولاية جهة فاس مكناس بتاريخ 21 يونيو 2018، تطرقت لموضوع "الشباب والعائد الديموغرافي"، كان الهدف منها إثارة التفكير حول هذا الموضوع بجهة فاس مكناس، مع تحديد قدر المستطاع التوجهات الاستراتيجية التي تمكن المسؤولين والفاعلين المحليين من الاستفادة من العائد الديموغرافي، بالإضافة إلى تحديد المعطيات الواجب جمعها أو إنتاجها لتوظيفها في توجيه ومساعدة السياسات العمومية.

كما شكلت الورشة فرصة للتحسيس ولفت الانتباه إلى أن تثمين هذه الميزة الديموغرافية يتطلب استثمارات في ميادين التعليم، والصحة، والنشاط الاقتصادي لتوفير فرص للشغل في مستوى تطلعات الشباب؛

- تنظيم ورشة جهوية ثالثة بالقاعة الكبرى بولاية جهة فاس مكناس بتاريخ 13 نونبر 2018، حول موضوع: " الحاجيات من المعطيات والدراسات لإعداد قاعدة معطيات جهوية". وتأتي هذه الورشة كتتمة للورشتين السابقتين. وقد شملت حصتين: حصة أولى افتتاحية وحصة ثانية خاصة بأشغال مجموعات العمل الثلاث المبرمجة خلال هذا اليوم:
  - مجموعة العمل الأولى: تمحورت أشغالها حول الجوانب الديموغرافية والقطاعات الاجتماعية؛
  - مجموعة العمل الثانية: اهتمت بالقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والبيئية؛
  - مجموعة العمل الثالثة: ركزت على البنيات التحتية والتجهيزات.

- تقديم عرض النسخة الأولى من قاعدة المعطيات بمقر المديرية الجهوية من طرف شركة "Alternative IT" المكلفة بإنجاز هذه القاعدة، وذلك بتاريخ 18 أكتوبر 2019، حيث تم التطرق للجوانب المتعلقة بالتصميم وعناصر المعطيات المطلوب تخزينها؛
- قيام المديرية الجهوية بمد الشركة المعنية بلائحة المواضيع الرئيسية والفرعية وكذا المؤشرات والبيانات الوصفية المتعلقة بها، بالإضافة إلى خرائط رقمية تبرز حدود الوحدات الإدارية المنتمية لجهة فاس مكناس (بواسطة تحميل "شيب فايل")؛

- قيام المديرية الجهوية بملء نماذج الجداول (Templates) المعتمدة بالقاعدة، والتي توصلت بها من طرف شركة "Alternative IT".

وخلال سنة 2021، واصلت المديرية الجهوية بشراكة مع ولاية جهة فاس-مكناس ومجلس الجهة، تفعيل البعد الجهوي لهذا البرنامج من خلال:

- الموافقة على النسخة النهائية لقاعدة المعطيات الجهوية بعد دمج كافة المعطيات والتحقق من التشغيل السليم لتطبيقاتها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث محاور كالتالي:
  - تطبيق معلوماتي خلفي لتغذية قاعدة البيانات وتحديثها؛
  - قاعدة بيانات إحصائية مفصلة؛
  - تطبيق معلوماتي ومنصة أمامية لعرض النتائج والبيانات وتقديمها للمستعملين النهائيين.
- عقد لقاء موسع بتاريخ 16 دجنبر 2021 بمقر ولاية الجهة بفاس، برئاسة السيد والي الجهة وقد حضره كل من:

الكاتب العام للمندوبية السامية للتخطيط؛

- رئيس الجهة؛
- الكاتب العام للولاية؛
- عمدة مدينة فاس؛
- ممثلي مختلف المصالح الخارجية بالجهة؛
- ممثلي الجامعات بالجهة؛
- ممثلي مختلف الهيئات المنتخبة بالجهة؛
- المنسق الجهوي (المندوبية السامية للتخطيط)؛
- ممثل مركز البحوث والدراسات الديموغرافية؛
- أطر المديرية الجهوية فاس مكناس؛
- المدير الجهوي للمندوبية السامية للتخطيط طنجة تطوان الحسيمة، الذي قام بعرض حول تجربة جهة الشمال بخصوص إحداث اللجنة الجهوية للتنسيق الإحصائي.

وقد خصص هذا اللقاء:

- لتقديم عرض قاعدة المعطيات الجهوية، وحث كافة الشركاء على تطعيمها بالمعلومات والبيانات والمساهمة الفعالة في إنجاحها؛
- وعرض مشروع إنشاء اللجنة الجهوية للتنسيق الإحصائي، الرامي لضمان التنسيق وتبادل المعطيات الإحصائية لمختلف المؤسسات المنتجة للمعلومات والبيانات مع المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط فاس مكناس، وكذا التزامها بالتحيين الدوري والمنتظم لقاعدة المعطيات الجهوية. وللإشارة، فإن السيد والي الجهة قد أبدى موافقته المبدئية لإحداث هذه اللجنة على مستوى الجهة.

5.1. التعاون والشراكة

تفعيلا لتعليمات السيد المندوب السامي للتخطيط، الرامية إلى الانفتاح على الشركاء على الصعيد الجهوي والتعاون معهم خاصة فيما يتعلق بالتبادل المنتظم والإلكتروني للمعلومات الإحصائية، وقعت المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط فاس مكناس مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بنفس الجهة، يوم الثلاثاء 25 ماي 2021، بمقر الأكاديمية بفاس، اتفاقية شراكة وتعاون بين المؤسستين. وتروم هذه الاتفاقية على الخصوص:

- التبادل المنتظم والإلكتروني للمعلومات بين المؤسستين؛
- القيام ببحوث ودراسات جهوية؛
- تنظيم ندوات وأيام دراسية مشتركة؛
- نشر دراسات مشتركة؛
- تنظيم دورات تكوينية لأطر المؤسستين.

2. ميدان الإحصاء وتجميع المعطيات

1.2. البحث الوطني حول التشغيل

خلال سنة 2021، واصلت المديرية الجهوية للتخطيط، إنجاز البحث الوطني حول التشغيل الذي شمل مجموع تراب جهة فاس-مكناس. ويهم هذا البحث مختلف الشرائح الاجتماعية بالوسطين الحضري والقروي، كما يندرج ضمن النظام الوطني للبحوث لدى الأسر، الذي يرمي إلى الحصول على سيل من المعلومات الاجتماعية والديموغرافية اللازمة لوضع مجموعة من المؤشرات قصد متابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد، ويهدف إلى:

- الحصول على المعلومات الديموغرافية والاقتصادية الأساسية للساكنة؛
- الحصول على معلومات حول الحجم والخاصيات الديموغرافية والثقافية للسكان النشيطين بجميع مكوناتهم (الشغل، البطالة والشغل الناقص)؛
- تحديد حجم ومميزات السكان النشيطين العاطلين؛
- دراسة راتب المستأجرين؛
- تحديد الخاصيات المهنية المتعلقة بالنشاط الرئيسي للسكان النشيطين؛
- تحديد حجم وخاصيات الشغل الناقص؛
- متابعة بعض المؤشرات الاجتماعية، بتجميع معلومات تخص ظروف السكن واستفادة السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالماء والكهرباء والواد الحار، إلخ.
- وللإشارة، فإن هذا البحث عرف منذ سنة 2017 تغييرات هامة شملت ما يلي:

- توسيع عينة البحث التي حددت في 90.000 أسرة على المستوى الوطني (11.180 أسرة بجهة فاس-مكناس)، وذلك لضمان تمثيلية جغرافية كافية تسمح بتوفير معلومات حول سوق الشغل على صعيد مختلف عمالات وأقاليم جهات المملكة؛
- إدماج مواضيع جديدة قصد توسيع التغطية الموضوعاتية للبحث، حيث تم إدراج مواضيع كالتي تهم أحواض الشغل (مكان العمل، وسيلة النقل المستعملة للتنقل لمقر العمل، مدة الوصول لمقر العمل)، ودوافع الهجرة إلى المغرب بالنسبة للأجانب المقيمين بالأسر المبحوثة ثم مدى استفادة أفراد الأسر من أنظمة التقاعد وخدمات التغطية الاجتماعية وكذا تحديد مدة الأنشطة غير الاقتصادية لفائدة الأسر؛ مع إدراج أسئلة جديدة ابتداء من سنة 2019 قصد التفريق بين الأنشطة والأشغال المنتمية لقطاع الصناعة التقليدية وقطاع الصناعات التحويلية الحديثة، كل على حدة؛ مع الاهتمام أيضا بإدراج أسئلة جديدة تهم القطاع غير المنظم.
- تحيين المدونات الخاصة بترميز الأنشطة والمهن والديبلومات؛
- تحيين التطبيقات المتعلقة بتجميع المعطيات الميدانية.

ولتحصيل وترميز المعطيات المجمعة أثناء الاستجواب، وإنجاز برامج تنقية الجذاذات، تقوم الفرق بتجميع المعطيات بالميدان باستعمال الحواسيب النقالة.

وتتوزع عينة البحث من الأسر حسب عمالتي وأقاليم جهة فاس مكناس على الشكل التالي:

الإقليم أو العمالة	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
فاس	3200	40	3240
مولاي يعقوب	60	340	400
صفرو	460	340	800
بولمان	180	280	460
تازة	600	720	1320
تاونات	240	1320	1560
مكناس	2000	320	2320
إفران	260	180	440
الحاجب	340	300	640
المجموع	**7340**	**3840**	**11180**

ويقوم بإنجاز هذا البحث على صعيد الجهة، 5 فرق تقنية مكونة من 5 مراقبين و13 باحثا و5 سائقين، ويسهر على تأطيرهم مشرفين اثنين.

الجدول التالي يبرز عدد الأسر المبحوثة، خلال سنة 2021، حسب عمالتي وأقاليم الجهة:

العمالة أو الإقليم	الوسط الحضـري	الوسط القـروي	المجموع
مكناس	1969	320	2289
فاس	3170	40	3210
صفرو	460	340	800
بولمان	180	278	458
تاونات	240	1320	1560
تازة	600	720	1320
الحاجب	340	300	640
مولاي يعقوب	60	319	379
إفران	232	180	412
المجموع	**7251**	**3817**	**[1]11068**

2.2. البحث النوعي حول القطاع غير المنظم في سياق جائحة كوفيد-19

في إطار سعيها لرصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني وأوضاع السكان، قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال الربع الثاني من سنة 2021، بإجراء بحث نوعي حول القطاع غير المنظم في سياق جائحة كوفيد-19. وقد غطى البحث جميع جهات المملكة، كما أنه شمل جميع مكونات الانشطة غير المنظمة (الأنشطة الممارسة في المنازل والوحدات التي لا تتوفر على محل ثابت والوحدات التي تملك محلا مهنيا).

وتتمثل أهداف البحث في:

- تحليل تطور الوضعية الاقتصادية والشغل لدى وحدات الإنتاج غير المنظمة في سياق كوفيد-19؛
- تحديد الآليات المتخذة من طرف الوحدات الإنتاجية غير المنظمة لمواجهة الأزمة ولإنعاش نشاطها؛
- تحديد الوحدات غير المنظمة المنشأة حديثًا، والتي كان أصحابها مستأجرين أو عاطلين عن العمل أو غير نشيطين خلال جائحة كوفيد-19؛
- رصد انتظارات أصحاب وحدات الإنتاج وأشكال الدعم التي يحتاجونها لمواجهة آثار الوباء؛

وعلى صعيد جهة فاس مكناس وموازاة مع إنجاز البحث الوطني حول التشغيل، قام مراقبو البحث المذكور بتجميع المعطيات المتعلقة ب:

- المميزات السوسيو-ديمغرافية والمهنية لرب الوحدة الإنتاجية غير المنظمة ومميزات وحدته الإنتاجية؛
- مقارنة وضعية رب الوحدة الإنتاجية بوضعيته قبل جائحة كوفيد-19، من حيث نوع النشاط والحالة في المهنة؛
- تحديد تأثير جائحة كوفيد-19 على نشاط الوحدات الإنتاجية غير المنظمة؛
- المشاكل والصعوبات التي واجهتها خلال الثلاثة أشهر الأخيرة بسبب كوفيد-19؛

[1] بعض الأسر لم يتم بحثها لأسباب مختلفة (الغياب، الرفض، إلخ.).

- رصد التدابير والآليات التي اتخذتها الوحدات الإنتاجية لمواجهة الأزمة ولإنعاش نشاطها أو لتلبية حاجيات أسرها.

وتم الاعتماد في هذا الصدد، على البحث الوطني حول التشغيل كقاعدة للوصول لعينة البحث النوعي حول القطاع غير المنظم في سياق جائحة كوفيد-19. أما طريقة الاستجواب المستخدمة، فتمثلت في المقابلة المباشرة مع صاحب الوحدة الإنتاجية غير المنظمة، إما في منزل الأسرة المعنية أو في المحل الذي يمارس فيه صاحب الوحدة الإنتاجية أنشطته المهنية.

3.2. البحث الوطني حول تأثير جائحة كورونا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر المرحلة الثالثة (الجولة الثالثة)

تم إنجاز هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 11 أكتوبر 2021 إلى غاية 7 فبراير 2022، ويعتبر السلسلة الثالثة من البحوث التي تعنى برصد تأثير الجائحة على الأسر المغربية. ويهدف أساسا إلى:

- تجميع معلومات ومعطيات (كمية وكيفية) حول آثار الجائحة على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر (الصحة، التعليم والتشغيل)؛
- دراسة توقعات وتطلعات السكان ومعرفة المستوى المعيشي والظروف المالية للأسر (الدخل والنفقات)؛
- فهم تغير تصورات وعادات المغاربة الناجمة عن الآثار السوسيو-اقتصادية والنفسية للأزمة الصحية؛
- فهم العلاقات الاجتماعية داخل الأسر: المشاكل في العلاقات الأسرية والعنف الزوجي والأسري وتقاسم المسؤوليات والمهام المنزلية خاصة لدى الإناث؛
- معرفة التدابير الواجب اتخاذها لمساعدة السكان على التغلب على هذه المواقف والآثار.

وقد تم التكوين على مرحلتين:

المرحلة الأولى: همت تكوين المشرفين بمديرية الإحصاء خلال الفترة الممتدة من 20 شتنبر إلى 25 من نفس الشهر.

المرحلة الثانية: همت تكوين الباحثين بالمديرية الجهوية للتخطيط بفاس-مكناس من27 شتنبر إلى غاية 10 أكتوبر 2021. وقد شمل هذا التكوين الجانبين النظري والميداني.

وقد عبأت منذ انطلاق البحث في 11 اكتوبر 2021، فريقين:

- فريق بالمديرية الجهوية بفاس يتكون من مشرف و4 باحثين وسائق؛
- فريق بالمديرية الإقليمية بمكناس يتكون من مشرف و4 باحثين وسائق.

ووصل عدد الوحدات الأولية المبحوثة 108 وحدة: منها 73 بالوسط الحضري و35 بالوسط القروي. أما عدد الأسر المبحوثة، فقد بلغ 1296 أسرة بجهة فاس مكناس: 876 أسرة بالوسط الحضري و420 بالوسط القروي.

4.2. البحث الوطني الثاني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفترة الممتدة من شهر يونيو 2021 إلى غاية شهر يناير 2022، البحث الوطني الثاني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح برسم سنة 2019. وتهدف هذه العملية إلى تحيين المعطيات المجمعة في إطار النسخة الأولى من هذا البحث خلال سنة 2007، وكذا الوقوف على مختلف التطورات التي عرفها هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذا البحث في:

- الشروع في وضع منظومة إحصائية متكاملة لإنتاج وتتبع مؤشرات النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات حسب مجالات اشتغالها قطاعيا وجغرافيا؛
- معالجة أنشطة المؤسسات غير الهادفة للربح وفقا لنظام الحسابات الوطنية لسنة 2008؛
- إنشاء حساب فرعي خاص بقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح قصد توفير معلومات مفصلة للتمكن من قياس مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وطنيا وجهويا؛
- قياس مساهمة المؤسسات غير الهادفة للربح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- الوقوف على مختلف الإكراهات البشرية والمالية والتنظيمية واللوجستيكية التي تعرقل وتواجه أنشطة وفعالية المؤسسات غير الهادفة للربح؛
- تحيين وتجديد قاعدة المعطيات الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح والمتوفرة لدى المندوبية السامية للتخطيط.

وقد غطى هذا البحث مجموع التراب الوطني، حيث يهم جميع المؤسسات غير الهادفة للربح والخاضعة للقانون المنظم للجمعيات الجاري بها العمل بالمغرب. وقد تم إجراءه من خلال سحب عينة تمثيلية على مستوى كل جهة بالنسبة للجمعيات المصرحة، واستهدف بشكل شامل الجمعيات الكبرى، مثل: الجمعيات ذات المنفعة العامة والأحزاب السياسية والنقابات والجامعات المهنية والتعاضديات والنوادي الرياضية، إلخ.

ويتطرق هذا البحث إلى عدة مواضيع أهمها، خصائص الوحدة، النفقات والموارد، التشغيل المأجور والعمل التطوعي بالإضافة إلى الإكراهات البشرية والمالية والتنظيمية واللوجستيكية وآفاق تطوير المؤسسة.

وفيما يخص تجميع المعطيات، فقد تم الاعتماد على طريقة الاستجواب المباشر، وذلك باستخدام تقنية CAPI، التي تمكن من تجميع البيانات وإدخالها ومراقبتها في نفس الوقت وبصفة أوتوماتيكية. كما أنها تسهل تحويل البيانات من الجهة إلى المستوى المركزي، مما يمكن من تقليص الوقت اللازم لنشر نتائج البحث.

وفي إطار إنجاز البحث المذكور، انطلقت عملية التكوين الخاصة بالمشرفين عن بعد وامتدت من 17 ماي إلى غاية 28 من نفس الشهر، فيما المرحلة الثانية من التكوين والخاصة بالباحثين فتمت حضوريا من 31 ماي إلى غاية 11 يونيو.

شمل البحث الوطني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح عينة بلغت 1597 جمعية على صعيد جهة فاس مكناس.

وتتوزع عينة البحث من الجمعيات حسب عمالتي وأقاليم الجهة على الشكل التالي:

العمالة أو الإقليم	عدد المؤسسات
مكناس	236
الحاجب	122
إفران	110
فاس	343
بولمان	139
صفرو	113
مولاي يعقوب	75
تاونات	124
تازة	209
المجموع	1597

ووصل عدد المؤسسات المبحوثة كليا بما فيها العينة الاحتياطية 1115 مؤسسة، فيما بلغ عدد المؤسسات المبحوثة جزئيا بما فيها العينة الاحتياطية 11 مؤسسة.

5.2. البحث الوطني السنوي لدى المقاولات

تعتبر البحوث لدى المقاولات في قطاعات الخدمات والتجارة والبناء والأشغال العمومية من البحوث السنوية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها منذ سنة 2005، وذلك من أجل معرفة بنية هذه المقاولات ومستوى انفتاحها على البيئة الخارجية وكذا إمكانية ولوجها إلى الأسواق، فضلا عن قدرتها على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والتنظيمية التي تفرضها العولمة، ومدى انخراطها في مجال الحفاظ على البيئة. وتهدف هذه البحوث أساسا إلى :

- تقييم وتتبع تطور أهم المؤشرات الاقتصادية (رقم المعاملات، الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل، الاستثمار، إلخ)؛
- تحيين قاعدة المعطيات المساهمة في إعداد مختلف الحسابات الوطنية ووضع نظام متكامل للمعلومات الاقتصادية؛
- توفير مصدر ومرجعية دقيقة للمعطيات الإحصائية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين من فاعلين اقتصاديين ومتخذي القرارللقيام بتحاليل دقيقة لأنشطتهم وكذا إعداد استراتيجيات التنمية للقطاعات المعنية.

ولقد واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2021، إنجاز البحث السنوي لدى المقاولات في الفترة الممتدة من 23 نونبر 2020 إلى غاية 28 يونيو 2021؛ على عينة مكونة من 648 مقاولة. وقد عبأت

المديرية الجهوية مشرفا واحدا و6 باحثين تكلفوا بتجميع المعطيات على مستوى تراب الجهة. وتم لأول مرة استعمال لوحات إلكترونية في تحصيل المعطيات الخاصة بهذا البحث.

6.2. البحوث الوطنية حول الأثمنة

1.6.2. أثمنة التقسيط (الرقم الاستدلالي لأثمنة الاستهلاك)

يعتبر البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك من البحوث الدائمة التي تقوم المديرية الجهوية بإنجازها شهريا بكل من مدينتي فاس ومكناس. ويعتبر مؤشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ذو أهمية بالغة نظرا لاستعمالاته المتعددة، التي يمكن تلخيصها في النقط التالية:

- مراقبة تطور الأثمان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن الكبرى؛
- استعماله عند الاقتضاء كمرجع لإعادة النظر في مستويات الرواتب والأجور؛
- قياس نسبة التضخم.

وخلال سنة 2021، واصلت المديرية الجهوية إنجاز البحث المذكور معتمدة في ذلك على سلة المواد والخدمات لسنة الأساس 2017، والمتكونة من 546 مادة و1391 نوعية.

وتتم عملية تجميع الأثمان الخاصة بالرقم الاستدلالي لدى 385 نقطة بيع بمدينة فاس و484 نقطة بيع بمدينة مكناس، موزعة في كل منهما إلى خمس مناطق من ضمنها المركز التجاري مرجان الذي يعد في نفس الوقت نقطة بيع.

وللإشارة، فإن معاينة المواد والخدمات تتم إما أسبوعيا، ويتعلق الأمر بالمواد الغذائية، وإما شهريا كالكراء، وإما مرة كل شهرين بالنسبة لباقي المجموعات، كاللباس والنقل والعلاجات الطبية والترفيه والثقافة.

بالنسبة للبنزين والغازوال، وفي إطار دخول مشروع إصلاح صندوق المقاصة حيز التنفيذ، شرعت المديرية الجهوية منذ شهر دجنبر 2015 في معاينة أثمان هذه المواد بشكل أسبوعي على مستوى كل منطقة لرصد التغيرات السريعة التي تطرأ على أثمان هاتين المادتين، وبالتالي الحصول على متوسط أثمان أكثر مصداقية.

تندرج تكاليف كراء المساكن المعدة للسكن ضمن قسم "السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى". وخلال سنة 2021، تواصل البحث بشكل طبيعي بمدينتي فاس ومكناس المعنيتين بعينتين متكونتين على التوالي من 392 و319 مسكنا. وقد تم اختيارها من قاعدة معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

ونظرا للظروف الصحية التي فرضتها جائحة كورونا، تم ابتداء من شهر أبريل 2020 إيقاف هذا البحث مؤقتا وفقا للتعليمات الواردة عن مديرية الإحصاء في هذا الصدد. إلا أنه مع تحسن الحالة الوبائية ببلادنا، عاد الباحثون إلى الزيارات المباشرة للمساكن وأخذ القيمة الكرائية المقابلة.

وتتوزع عينتي الكراء على أربعة أجزاء، يخضع كل جزء منها للبحث 3 مرات في السنة بشكل تناوبي، حسب الجدولة التالية:

- الجزء الأول يخضع للبحث خلال أشهر يناير وماي وشتنبر؛
- الجزء الثاني يخضع للبحث خلال أشهر فبراير ويونيو وأكتوبر؛
- الجزء الثالث يخضع للبحث خلال أشهر مارس ويوليوز ونونبر؛
- الجزء الرابع يخضع للبحث خلال أشهر أبريل وغشت ودجنبر.

وتقوم المديرية الجهوية بإعداد وإصدار نشرات سنوية حول تطور الأرقام الاستدلالية لأثمان الاستهلاك، يتم من خلالها رصد التغيرات التي تطرأ على أسعار المواد الاستهلاكية بمدينتي فاس ومكناس، ومقارنتها مع المدن الأخرى، وكذلك مع الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك على المستوى الوطني، مع إدراجها ونشرها عبر المواقع الإلكترونية للمديرية الجهوية.

⇐ عملية مراجعة الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (أساس 100: 2006)

لأن الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك أساس 100: 2006 أصبح متقادما ومتجاوزا، فإن هذا دفع المصلحة المركزية المختصة إلى إطلاق عملية مراجعته باتخاذ سنة 2017 كسنة أساس للرقم الاستدلالي الجديد. ولذلك، باشرت مديرية الإحصاء عبر المديريات الجهوية عملية إصلاح الرقم الاستدلالي عند الاستهلاك ابتداء من فاتح يناير 2017، ويهدف هذا الإصلاح أساسا إلى:

- تجديد سنة الأساس التي أصبحت 2017 عوض 2006؛
- توسيع التغطية الجغرافية بإضافة مدينة الرشيدية ليصبح عدد المدن المعنية بالرقم الاستدلالي عند الاستهلاك 18 مدينة عوض 17 مدينة؛
- استغلال معطيات جديدة تتعلق بالبنيات الاستهلاكية للأسر المغربية من خلال نتائج البحث الوطني حول استهلاك الأسر 2013-2014؛
- إدراج أصناف جديدة من المواد والخدمات، لتشمل 546 مادة و1391 نوعية بدلا من 478 مادة و1067 نوعية؛
- تتبع عينة جديدة من المساكن المعدة للكراء تم سحبها على أساس معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

ونشير إلى أن نفس المنهجية السابقة تم اعتمادها في عملية الإصلاح، وذلك بالإبقاء على نفس المناطق السابقة (5 مناطق بكل من مدينتي فاس ومكناس). وقد تم تهييئ جذاذة جديدة لنقط البيع وكذلك جذاذة خاصة بوصف دقيق وشامل لكل نوعيات المواد والخدمات المكونة للعينة الجديدة، مع إرسال الاستمارات الخاصة بالبحث معبئة شهريا إلى مديرية الإحصاء. وقد أصبح عدد نقط البيع بفاس 363 نقطة و518 نقطة بمكناس.

إلا أن الجديد بالنسبة للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك أساس 100: 2017، هو اعتماد منذ بداية سنة 2019، تطبيقا معلوماتيا يمكن من تحصيل المعطيات عبر اللوحات الإلكترونية على غرار

باقي البحوث الدائمة الأخرى كالبحث الوطني حول التشغيل والبحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر، حيث ترسل الجذاذات إلكترونيا من طرف المشرف إلى المصالح المختصة أواخر كل شهر، وذلك بعد مراقبتها.

2.6.2. أثمنة الجملة

خلال سنة 2021، واصلت المديرية الجهوية إنجاز البحث حول أثمنة الجملة الذي يخص مدينة فاس فقط، اعتمادا على نفس العينة دون تغيير يذكر. ويهدف هذا البحث إلى حساب الرقم الاستدلالي لأثمان الجملة بالوسط الحضري، اعتمادا على عينة تتكون من 322 مادة، تتوزع بين 254 مادة تتعلق بالقطاع الفلاحي، و68 مادة بالقطاع الصناعي. وتعتبر سنة 1997 سنة الأساس لحساب هذا المؤشر.

وكما هو الشأن بالنسبة لأثمان التقسيط، هناك مواد تلاحظ أسبوعيا، كاللحوم في المذبحة البلدية، والبيض والخضر والفواكه بسوق الجملة بن سودة، وأخرى تتم معاينتها مرة كل شهر، بصفتها مواد لا تعرف أثمانها تغييرات سريعة.

7.2. البحوث الوطنية حول الإنتاج والظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

1.7.2. الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني: سنة الأساس 2010

خلال سنة 2021، واصلت المديرية الجهوية إنجاز البحث حول الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني. ويساعد هذا المؤشر الإحصائي على تتبع تطور نشاط هذه القطاعات، اعتمادا على عينة تم تحديدها في إطار المراجعة في حوالي 100 مقاولة ذات أنشطة إنتاجية وتشتغل داخل تراب الجهة. وتقيس الأرقام الاستدلالية للإنتاج في كل فترة زمنية، الكميات المنتجة بالحجم في المعامل والمناجم والمقالع الموجودة بالتراب الوطني، حتى يتسنى تتبع تطور الإنتاج الحقيقي. ولهذا المؤشر استعمالات متعددة، منها:

- تتبع تطور النشاط لهذه القطاعات؛
- تشخيص الظرفية الاقتصادية؛
- إعداد الحسابات الوطنية؛
- المقارنة بين نمو الإنتاج الصناعي الوطني ونمو الصناعة في دول أخرى.

2.7.2. الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني

واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2021، إنجاز البحث حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني الذي يعتمد سنة 2010 كسنة أساس. ويهدف هذا البحث أساسا إلى:

- حساب التطور النسبي للأثمان عند مرحلة الإنتاج للمواد المصنعة محليا، في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن؛
- تحديد مجاميع المحاسبة الوطنية؛

- تتبع الظرفية الاقتصادية؛

وقد جندت المديرية الجهوية لهذا البحث، الذي يشمل 72 مقاولة بكل من فاس ومكناس إطارين يقومان شهريا بتجميع أثمان المواد المنتجة، والنوعيات التي تم تحديدها. وتنشر نتائج هذا البحث شهريا عبر الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma

3.7.2. البحث حول الظرفية لدى المقاولات

واصلت المديرية الجهوية للتخطيط خلال سنة 2021، الإنجاز الميداني للبحث حول الظرفية لدى المقاولات. ويمكن هذا البحث من معرفة آراء وتوقعات أرباب المقاولات، حول نشاطهم الاقتصادي خلال الثلاثة أشهر القادمة وكذا تحصيل النتائج المحققة خلال الثلاثة أشهر الفارطة، في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية والطاقة والمعادن والخدمات غير المالية.

وتتجلى الأهداف الرئيسية لهذا البحث في:

- تتبع تطور الظرفية الاقتصادية بشكل دوري خلال السنة؛
- الإحاطة بمناحي الظرفية المتعلقة بالمنجزات حديثة العهد والتوقعات على المدى القصير،
- وضع رهن إشارة مختلف مستعملي إحصائيات الظرفية، معطيات محينة من شأنها الاستجابة لحاجياتهم من أجل القيام بتحليل وتتبع تطور الظرفية الاقتصادية.

وتهم عينة البحث على صعيد المديرية الجهوية، 136 مقاولة تمثل جميع المقاولات المنظمة التي تزاول أنشطتها بقطاعات الصناعات التحويلية والطاقة والمعادن والبناء والأشغال العمومية وكذلك الخدمات غير المالية.

وتتطرق استمارة البحث للمواضيع التالية:

- تطور إنتاج ونشاط المقاولة؛
- التزود بالمواد الأولية؛
- استعمال قدرة الإنتاج؛
- الاستثمارات؛
- أثمنة المبيعات؛
- الوضعية المالية؛
- حالة دفتر الطلبات؛
- اليد العاملة؛
- المناخ الاقتصادي.

والجديد في هذا البحث هو أنه في إطار برنامجها للتحول الرقمي، قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال الربع الثالث من سنة 2021 بوضع منصة لتجميع المعطيات الإحصائية عن بعد في إطار

بحوث الظرفية لدى المقاولات. سيعتمد هذا النمط الجديد (بما يعرف ب **(CAWI** على شبكة الأنترنيت حيث ستوضع رهن إشارة المقاولات استمارات رقمية تحل محل الاستمارات الورقية.

وستمكن هذه الآلية الجديدة من ربح الوقت وإرساء تفاعل مستمر مع المقاولات والاستجابة في نفس الوقت لاحترام قيود التباعد الصحي. كما تجدر الإشارة إلى أن المنصة تضمن السرية الكاملة للبيانات الشخصية.

وقد انطلقت عملية تجميع المعطيات باستعمال هذه المنصة في شهر يوليوز 2021، حيث اقتصرت فقط على عدد محدود من المقاولات، وبعد ذلك تم توسيع العملية لتشمل جميع المقاولات ذات الأنشطة الصناعية المكونة لعينة البحوث الظرفية على أن يتم تعميمها لاحقا لتشمل المقاولات العاملة في قطاعات الخدمات والتجارة والبناء المعنية بهذه البحوث. إلا أنه مع الأسف، النتائج لم ترق بعد للتطلعات نتيجة عدم الانخراط الفعلي والكلي في هذا النمط الجديد من تجميع المعطيات عن بعد.

8.2. إحصائيات البناء

نظرا للأهمية التي يكتسيها قطاع البناء في التنمية الاقتصادية، باعتباره أحد أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي، فإن المندوبية السامية للتخطيط تعمل على تجميع الإحصائيات الخاصة به بصفة مستمرة.

وعلى هذا النحو، تقوم المديرية الجهوية للتخطيط لجهة فاس – مكناس على صعيد جميع وحداتها، باستقبال ومراقبة وترميز المطبوعات الخاصة بإحصائيات رخص البناء، التي ترد عليها من الجماعات ذات الطبيعة الحضرية، وتحصيلها بواسطة برنامج معلوماتي معد لهذه الغاية، مع الحرص على تصفية الجذاذات من الأخطاء.

بالنسبة لعدد الرخص المتوصل بها الى غاية متم سنة 2021، فقد بلغ 2335 رخصة، تم تسجيل حوالي 67% و23% منها بعمالتي فاس ومكناس على التوالي.

تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد المتزايد للجماعات الترابية على المنصة الرقمية في عملية تسجيل رخص البناء، على حساب التسجيل الورقي، أدى إلى تراجع واضح ومستمر في عدد استمارات رخص البناء المتوصل بها. وقد تم إشعار المسؤولين عن إحصائيات رخص البناء بمديرية الإحصاء في هذا الشأن، قصد اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني من شأنها إيجاد حلول لهذه المعضلة.

رخص البناء المتوصل بها حسب العمالة والإقليم خلال سنة 2021

العمالة أو الإقليم	رخص البناء
فاس	1562
مكناس	530
تازة	41
صفرو	13
إفران	15
مولاي يعقوب	-
تاونات	52
بولمان	122
الحاجب	-
المجموع	**2335**

3. ميدان التوثيق والإعلام

يعتبر توفير المعلومات للباحثين من أولويات المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط بجهة فاس مكناس، وذلك تماشيا مع قناعتها بأن كل تطور جهوي، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، يظل رهينا بمدى توفر وتنوع ودقة المعطيات للباحثين بشكل شمولي، ومدى مواكبتها للمستجدات على الصعيد الجهوي.

وهكذا تمكنت المديرية من تقريب المعلومات من الباحثين، سواء منها الرقمية أو النصية، مستجيبة بذلك لتطلعاتهم ورغباتهم المعرفية، إذ قامت المديرية في هذا الإطار بعدة أنشطة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3. المواقع الإلكترونية للمديرية

بهدف تعميم الولوج إلى المعلومة الإحصائية وتبسيط تصفح واستغلال الوثائق من طرف جميع المستعملين والباحثين أينما وجدوا، اعتمدت المديريات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط خلال السنوات الاخيرة تكنولوجيا "الشبكة العنكبوتية" لنشر المعطيات الإحصائية ومختلف إصداراتها، وذلك عبر إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها داخل بوابة المندوبية السامية للتخطيط: **www.hcp.ma**

وتماشيا مع التنظيم الإداري الجديد للمصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط، التي جعلت من المديرية الجهوية لفاس-مكناس وحدة تضم إضافة لمقرها بفاس، مديرية إقليمية بمكناس ومصلحة إقليمية بتازة، فقد كان لزاما في البداية إجراء بعض التعديلات الأولية على المواقع الإلكترونية للمديرية في أفق إجراء إصلاح شامل وجذري لها قصد مسايرة التنظيم الجديد ومسلسل الجهوية المتقدمة. وهكذا

أصبحت المديرية الجهوية تتوفر على موقعين إلكترونيين: الموقع (www.hcp.ma/region-fes)، وتشرف على تدبيره وتتبعه مصلحة التوثيق وتدبير المعلومات بالمديرية الجهوية بفاس، والموقع (www.hcp.ma/region-meknes)، وتشرف على تدبيره وتتبعه، خلية التوثيق والإعلام بالمديرية الإقليمية بمكناس.

2.3. استقبال الباحثين

يعتبر استقبال الباحثين من أولويات مصلحتي التوثيق، سواء بمقر المديرية الجهوية بفاس أو المديرية الإقليمية بمكناس، إذ أن كل عمليات ومراحل السلسلة الوثائقية، التي تخضع لها الوثائق، هدفها خدمة الباحثين والاستجابة لمتطلباتهم من المعلومات النصية أو الرقمية، حيث يتم وضع كل الوثائق المتوفرة تحت تصرفهم وإذا اقتضى الأمر، إرشادهم إلى مصادر معلومات خارجية كفيلة بالاستجابة لمتطلباتهم من المعلومات. كما يتم توجيه الباحثين إلى البوابة الإلكترونية للمندوبية السامية للتخطيط وكذا الموقعين الإلكترونيين للمديرية الجهوية، واللذين أصبحا يلاقيان إقبالا كبيرا من طرف الباحثين.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الطوارئ التي يعيشها المغرب منذ شهر مارس 2020، والقيود الاحترازية لتفادي انتشار وباء كوفيد 19، اضطرت المديرية إلى توجيه مختلف الباحثين ومستعملي الإحصائيات إلى الصفحات الإلكترونية للمديرية أو تلبية بعض الطلبات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني.

عدد الاطلاعات والزيارات للموقعين الإلكترونيين خلال سنة 2021

الشهر	عدد الزوار	عدد الزيارات	عدد التصفحات
موقع المديرية الجهوية - فاس	43.552	48.353	106.112
موقع المديرية الإقليمية مكناس	16.710	17.794	31.858
المجموع العام	60.262	66.147	137.970

3.3. معالجة الوثائق

تكتسي عملية معالجة الوثائق أهمية بالغة ضمن عمليات السلسلة الوثائقية. وترتكز أساسا على تسجيل، ووصف، وفهرسة وتبويب الوثائق التي ترد على المصلحة، سواء منها المنتجة من طرف المديرية نفسها أو المتوصل بها من طرف المصالح الخارجية. ويتم ذلك بشكل مبسط وسلس يتماشى وخصوصيات الرصيد الوثائقي المتوفر، الشيء الذي من شأنه تسهيل عملية ترتيب واسترجاع الوثائق في وقت وجيز وبالتالي، الاستجابة بشكل مناسب لطلبات الباحثين.

ويعتمد هذا التصنيف على تبويب موضوعاتي كالتالي:

1. الإحصائيات؛
2. البحوث الإحصائية؛
3. الإحصاءات العامة؛

4. الدراسات؛
5. التخطيط؛
6. تقارير الأنشطة.

4.3. توزيع الوثائق

قامت المديرية الجهوية بتوزيع بعض الوثائق الإحصائية والتحليلية، المتعلقة بالنشرات والدراسات السوسيو ديموغرافية والاقتصادية، سواء منها الصادرة عن المديرية الجهوية او التي ترد عليها من مختلف مرافق المندوبية السامية للتخطيط؛ وقد شمل التوزيع الوثائق التالية:

1. النشرة الإحصائية الوطنية برسم سنة 2019؛
2. النشرة الشهرية لمؤشر الأثمان عند الاستهلاك؛
3. النشرة الإحصائية الجهوية برسم سنتي 2019.

وتجدر الإشارة بأن النشرة الإحصائية الجهوية برسم سنتي 2019 تم توزيعها إلكترونيا.

4. ميدان تسيير الموارد البشرية والمالية واللوجستية

تناط بكل من مصلحة الموارد البشرية والشؤون العامة على صعيد المديرية الجهوية بفاس، ومصلحة تدبير الوسائل على صعيد المديرية الإقليمية بمكناس المهام التالية:

- تدبير الشؤون الإدارية والعامة للموظفين العاملين بالمديرية؛
- تدبير وترشيد الوسائل المالية والمادية الموضوعة رهن إشارتها، وذلك بتنسيق مع مصالح وأقسام مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة؛
- توفير جميع الشروط التنظيمية واللوجستية لدعم وإنجاح كل العمليات والأشغال المنوطة بالمديرية الجهوية.

ويتكون الهيكل التنظيمي الداخلي للمصلحتين السابقتين من 6 مكاتب:

1. مكتب الموظفين؛
2. مكتب المحاسبة؛
3. مكتب المعدات؛
4. مكتب رحب السيارات؛
5. مكتب الضبط؛

وأضيف مكتب الصفقات العمومية بمقر المديرية الجهوية بفاس منذ تولها مسؤولية إبرام الصفقات العمومية سنة 2017.

1.4. مكتب الموظفين

يقوم مكتب الموظفين بتدبير الموارد البشرية المنتمية للمديرية الجهوية وبالتتبع المنتظم لملفات الموظفين وشؤونهم الإدارية والاجتماعية، من خلال التنسيق المحكم والتواصل المستمر مع قسم الموارد البشرية التابع للمديرية المركزية للموارد البشرية والشؤون العامة بالرباط.

وحتى يتسنى له ذلك، يقوم هذا المكتب:

- بتتبع مسار الحياة الإدارية للموظفين وذلك بتكوين ملف لكل موظف، يتضمن كل الوثائق التي تهم حياته المهنية والإدارية، من عطل (إدارية، استثنائية ومرضية) وإجراءات تأديبية، ومراقبة المواظبة والحضور، وقرارات الترقية، وتنظيم المداومة والحراسة، واللجان المتساوية الأعضاء؛
- بتشخيص حاجيات الموظفين في مجال التكوين المستمر واقتراحها على المصالح المركزية.

ورغم توفر المديرية على طاقات بشرية مهمة، إلا أن المديرية مازالت تشكو من غياب بعض الاختصاصات، ونذكر بالخصوص مجال الإعلاميات. أما فيما يخص التدبير الإداري والمالي فقد تم دعم المديرية الجهوية خلال سنة 2021 بإطارين برتبة تقني من الدرجة الثالثة وذلك لتخفيف الخصاص في هذين المجالين، خصوصا بعد دخول نظام الجهوية الموسعة حيز التنفيذ والشروع في تنزيل مقتضياته، والمهام والاختصاصات التي انضافت إلى المديرية الجهوية، نذكر على وجه الخصوص مهمة إبرام الصفقات العمومية على الصعيد الجهوي ونقل بعض المهام الأخرى التي أسندت للمديريات الجهوية في إطار مشروع التصميم المديري للا تمركز الإداري الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط.

وإذا كانت المديرية تتوفر لحد الآن، على عدد كاف من الأطر، فإنها في المقابل أصبحت تشكو من نقص واضح في عدد الأعوان والمساعدين الإداريين بسبب إحالتهم على التقاعد دون تعويضهم، وبالتالي فقدان فئة من الموظفين راكموا تجربة ميدانية مهمة. ولسد هذا الخصاص، تتم الاستعانة في غالب الأحيان بأطر تضعها شركات المناولة والوساطة رهن إشارة المديرية الجهوية في إطار صفقات عمومية. وهذا النقص سيشمل كذلك الأطر في القريب العاجل.

وبتاريخ 2021/12/31، بلغ عدد الموظفين بالمديرية الجهوية فاس-مكناس 97 موظفا يتوزعون حسب الوحدات الإدارية التابعة للمديرية الجهوية على الشكل التالي:

المديرية أو المصلحة الإقليمية	الذكور	الإناث	المجموع
المديرية الجهوية بفاس	28	22	50
المديرية الإقليمية بمكناس	20	16	36
المصلحة الإقليمية بتازة	8	3	11
المديرية الجهوية فاس مكناس	**56**	**41**	**97**

أما توزيعهم حسب الصفة أو الدرجة والجنس فهو كالتالي:

الصفة أو الدرجة	ذكور	إناث	مجموع
مدير جهوي	1	0	**1**
مدير إقليمي	1	0	**1**
رئيس مصلحة	6	2	**8**
مهندس	9	9	**18**
إعلامي ممتاز	0	1	**1**
متصرف	6	4	**10**
تقني	11	7	**18**
مساعد إداري	10	13	**23**
مساعد تقني	12	5	**17**
المجموع	**56**	**41**	**97**

وجذير بالذكر، فإن المديرية الجهوية تعرف سنة بعد سنة تقلصا في عدد موظفيها؛ إذ انتقل هذا العدد من 118 سنة 2016 إلى 97 سنة 2021 أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 18 %. وهذا التقلص المتسارع ناتج بالأساس عن الإحالة على التقاعد عند بلوغ السن القانوني وعدم تعويضهم.

2.4. مكتب المحاسبة

في إطار تعزيز اللاتمركز الإداري، وتمكين المديريات الجهوية من الانفتاح على محيطها الجهوي والمحلي في إطار الجهوية الموسعة، تضع المندوبية السامية للتخطيط كل الوسائل المالية الضرورية رهن إشارة المديريات الجهوية، لتقوم بدورها كاملا وعلى أحسن وجه ممكن. وفي هذا الصدد، فقد تم خلال سنة 2021 تفويض اعتمادات مالية للمديرية الجهوية فاس-مكناس حسب الميزانيات التالية:

- ميزانية الاستثمار: خلال السنة المالية 2021، توصلت المديرية الجهوية فاس – مكناس باعتمادات بلغت 116.500,00 درهم (84,5 % من هذا المبلغ، أي 98.500,00 درهم استفادت منه المديرية الجهوية بفاس.).
- ميزانية التسيير: خلال سنة 2021، توصلت المديرية الجهوية باعتمادات مالية بلغت قيمتها 5 806 700,00 درهم. وقد تم تخصيص حوالي 46 % منها، أي مبلغ 2.658.700,00 درهم لتغطية المصاريف المتعلقة بتنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار البحوث الإحصائية أو في إطار المهمات التي تسند إليهم والتكوينات التي يستفيدون منها جهويا ووطنيا.
- وبحكم توفر المدير الإقليمي بمكناس كذلك على صفة الآمر بالصرف المساعد، وتوفر المديرية الإقليمية أيضا على مصلحة خاصة بتدبير الوسائل، فالمديرية الإقليمية بمكناس تتمتع بكامل التفويض والصلاحية لتدبير وصرف الميزانية السنوية الخاصة بها.

وهكذا تم صرف الاعتمادات التي فوضت إليها، على الشكل التالي:

- صندوق العلاقات الخاصة: تم تخصيص اعتماد قدره 12.000,00 درهم لتغطية نفقات استراحات شاي التي استفاد منها المشاركون في الدورات التكوينية المنظمة على صعيد المديرية خلال سنة 2021؛

- **ميزانية التسيير:** توصلت المديرية الإقليمية أيضا باعتمادات مالية بلغت قيمتها 1.013.900,00 درهم تم صرفها كالتالي:

- 985.900,00 درهم لتغطية مصاريف تنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار البحوث الإحصائية أو في إطار المهام التي تسند للموظفين خارج تراب العمالة ؛
- 7.000,00 درهم تم تخصيصها لاقتناء اللوازم والأدوات المكتبية؛
- 11.000,00 درهم لإتمام تهيئة وترميم مدخل المديرية الذي تم الشروع فيه خلال سنة 2019؛
- 10.000,00 درهم خصصت لاقتناء لوازم المعدات المعلوماتية.

أما على صعيد المديرية الجهوية بفاس، فقد توصلت برسم سنة 2021، باعتمادات مالية حسب الميزانيتين:

⇐ ميزانية الاستثمار: توصلت المديرية الجهوية بمبلغ 98500,00 درهم صرفت منها 98,8 % أي مبلغ 97340,4 درهم. وقد صرفت على شكل "طلبات سندات" على الشكل التالي:

- مبلغ 16260,00 درهم خصص لاقتناء مكيفات هوائية؛
- مبلغ 31596.00 درهم خصص لتجهيز المديرية بنظام المراقبة بالكاميرات؛
- مبلغ 49484.4 درهم أنفق لاقتناء حواسيب لفائدة البحث الوطني حول التشغيل.

⇐ ميزانية التسيير: توصلت المديرية برسم سنة **2021**، بمبلغ 4.792.800,00 درهم خصص أكثر من ثلثه (34,9%) أي مبلغ 1.672.800,00 درهم لتغطية مصاريف تنقلات الموظفين داخل التراب الوطني، سواء في إطار إنجاز البحوث الإحصائية أو في إطار المهام التي تسند إليهم خارج تراب العمالة أو الإقليم الذي يقطنون به. أما المبالغ المتبقية فقد تم صرفها على الشكل التالي:

- مبلغ 18780,00 درهم لاقتناء لوازم العتاد التقني والمعلوماتي (Tonners)؛
- مبلغ 6862,80 درهم لشراء لوازم المكتب ومواد الطبع؛
- مبلغ 3285245,99 درهم خصص لصيانة وإصلاح المباني الإدارية بما فيه مبلغ الصفقة رقم 01/2018/DRFM التي خصص له مبلغ 300949,99 درهم؛
- مبلغ 2712775,56 درهم خصص لصفقتي الحراسة وكراء السيارات.

وقد أبرمت المديرية الجهوية صفقة جديدة مع شركة أخرى خلال سنة 2021 تتعلق بخدمات لصيانة ونظافة المباني الإدارية في كل من المديرية الجهوية بفاس والمديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة في احترام تام لكل المساطر والإجراءات القانونية التي يحددها المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية. ودخلت هذه الصفقة حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2022.

والجدول أسفله يلخص بوضوح الصفقات القابلة للتجديد المبرمة على صعيد المديرية الجهوية منذ 2017:

رقم الصفقة	سنة إبرام الصفقة	قيمة الصفقة	مدة الصفقة	قابلة للتجديد	بداية الصفقة	نهاية الصفقة
01/2017/DRFM	2017	381.782,70	3 سنوات	نعم	01/0/2018	31/12/2020
01/2018/DRFM	2018	300.949,99	3 سنوات	نعم	01/01/2019	31/12/2021
02/2019/DRFM	2019	2.092.821,60	5 سنوات	نعم	07/10/2019	07/10/2024
01/2020/DRFM	2020	619.953,96	3 سنوات	نعم	01/01/2021	31/12/2023
01/2021/DRFM	2021	315.903,88	3 سنوات	نعم	01/01/2022	31/12/2024

وللتذكير، فإن صرف هذه الميزانيات يتم عبر منظومة التدبير المندمج للنفقات العمومية، أو ما يعرف ب (GID)، وهو عبارة عن وعاء تقني ومعلوماتي، يُمَكِّن من التدبير المحكم والسريع والشفاف، في إطار نظام مندمج للتدبير بين جميع المتدخلين في عملية صرف الميزانية، من آمرين بالصرف ومراقبي ومحاسبي الخزينة العامة.

وفي نفس الإطار، فقد واصلت المديرية الجهوية خلال سنة 2021، صرف جميع تعويضات التنقل للموظفين عبر تحويلات مباشرة لحساباتهم البنكية الخاصة، تطبيقا للدورية رقم TGR/24 الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 22 فبراير 2014.

3.4. مكتب المعدات

من بين المهام المنوطة بهذا المكتب:

- تلبية طلبات وحاجيات الموظفين فيما يخص المعدات واللوازم المكتبية؛
- تتبع المخزون من المقتنيات في السجل الخاص بذلك؛
- القيام بجرد لكل المعدات والعتاد بالمديرية وتسجيل المقتنيات الجديدة؛
- ضبط حاجيات المديرية من العتاد التقني والمعلوماتي وصيانة وإصلاح المعدات المتواجدة؛
- إحالة المعدات المتلاشية على مصالح أملاك الدولة؛
- وضع مقترح للمشتريات للسنة المالية الموالية.

4.4. مكتب رحب السيارات

يضم رحب السيارات التابع للمديرية الجهوية ما مجموعه 32 سيارة، منها 4 سيارات مصلحة تابعة للدولة. أما الباقي فهي سيارات مكتراة: 24 منها عبر صفقة رقم 02/2019/DRFM أبرمتها المديرية الجهوية و4 سيارات وضعتها مديرية الإحصاء رهن إشارة المديرية الجهوية في إطار الصفقة رقم 03/2019/DS. ويتوزع عدد السيارات إلى غاية 2020/12/31 حسب كل وحدة إدارية على الشكل التالي:

الوحدة الإدارية	سيارات الكراء	سيارات الدولة المستعملة	سيارات الدولة غير المستعملة	المجموع
المديرية الجهوية فاس	14	1	2	17
المديرية الإقليمية مكناس	10	-	-	10
المصلحة الإقليمية تازة	4	-	1	5
الجهة	**28**	**1**	**3**	**32**

وتجدر الإشارة أن المديرية راسلت خلال سنة 2021، مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع المصلحة المختصة لإحالة سيارتين للدولة على الإعفاء.

ومن جهة أخرى، يعتبر الدور الذي يضطلع به هذا المكتب ذا أهمية كبيرة، حيث يقوم ب:

- وضع جذاذات السيارات لتتبع الحالة الميكانيكية والصيانة؛
- تأطير السائقين إداريا وتوعيتهم للحفاظ على السيارة الموضوعة رهن إشارتهم؛
- تتبع استهلاك الوقود على مستوى المديرية الجهوية بفاس والمديرية الإقليمية بمكناس والمصلحة الإقليمية بتازة.
- تدبير سيمات الماء والكهرباء عل صعيد المديرية الجهوية والفروع التابعة لها.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تدبير وسائل النقل بشكل عقلاني يعتبر من بين أصعب المهام التي تقوم بها المصلحة، لاسيما بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذت لترشيد الوسائل المتاحة، وتجنب التبذير. ولبلوغ الهدف، تقوم المصلحة بعدة عمليات، منها:

- وضع برنامج شهري لاستعمال السيارات على أساس كل العمليات المبرمجة؛
- تتبع الاستهلاك من الوقود على مستوى كل سيارة؛
- تتبع إصلاح سيارات الدولة الموضوعة رهن إشارة المديرية؛
- تتبع استهلاك سيمات النقل البري؛
- تتبع استهلاك سيمات الإصلاح؛
- تدبير استهلاك بطاقات الطريق السيار.

فيما يخص استهلاك سيمات الوقود خلال سنة 2021 من طرف المديرية الجهوية بجميع فروعها، فقد بلغت قيمة الاعتمادات المتوصل بها 495.000,00 درهم استهلكت بكاملها (فاس: 279000 درهم، مكناس: 165000 درهم وتازة: 51000 درهم). أما قيمة استهلاك سيمات الإصلاح فقد وصلت إلى 12.000,00 درهم فقط. فيما وصلت قيمة سيمات النقل البري المتوصل بها 1000,00 درهم فقط. ونشير أن المديرية الجهوية توصلت كذلك بما يعرف ب "الباس جواز" (pass jawaz) عوض البطائق العادية الخاصة بالطريق السيار. وتتم تعبئتها عند نفاذ رصيدها من طرف المصالح المركزية بتنسيق مع المصالح المختصة.

ومقارنة مع سنة 2020، فقد لوحظ ارتفاع كبير، في استهلاك جميع السيمات خلال سنة 2021 حيث تضاعف استهلاك الوقود بمرتين وسيمات الإصلاح تقريبا بخمس مرات.

ويعزى هذا الارتفاع الواضح إلى تخفيف الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المندوبية السامية للتخطيط للوقاية من جائحة كوفيد خلال سنة 2021. وذلك بعودة الفرق الإحصائية إلي الميادين واعتماد اللقاءات المباشرة مع الأسر او المقاولات. وبالتالي تعبئة أكبر عدد من السيارات. بالإضافة إلى وضع سيارتين بسائقيهما رهن إشارة ولاية جهة فاس مكناس في إطار الحملة الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19 لنقل اللقاحات والأطر الطبية للمراكز المخصصة لذلك.

وبخصوص سيمات الماء والكهرباء، فقد توصلت المديرية الجهوية برسم سنة 2021 ب 120 000.00 درهما استهلك منه 97539 درهما (20 % خصص لفاتورات الماء والكهرباء):

الوحدة الإدارية	قيمة استهلاك الكهرباء	قيمة استهلاك الماء	المجموع
المديرية الجهوية فاس	33868	10558	44426
المديرية الإقليمية مكناس	40145	4325	44470
المصلحة الإقليمية تازة	4008	4635	8643
المديرية الجهوية فاس-مكناس	**78021**	**19518**	**97539**

وجميع هذه العمليات المذكورة، تمر عبر تطبيق إلكتروني على الانترنيت سهل الاستعمال، والذي يمكن من تبرير كل الاستهلاكات السالفة الذكر (سيمات الوقود والإصلاح، والنقل البري...) وللحصول على مختلف السيمات المذكورة، يتم تقديم طلبات إلكترونية مسبقة بتنسيق تام مع المصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية والشؤون العامة.

إلا أنه خلال سنة 2021، حدث عطب تقني بهذا التطبيق مما حال دون التمكن من تبرير جميع الاستهلاكات عبر التطبيق الالكتروني المذكور.

وفي إطار تكثيف المراقبة والتتبع اللازمين لسيارات الكراء المعبئة في إطار البحوث الوطنية وضبط تنقلات السائقين والتجاوزات المحتملة، تم تزويد جميع السيارات المكتراة في إطار مختلف الصفقات المبرمة بنظام GPS.

وتبقى المديرية في اتصال مستمر مع الشركة المعنية واللجوء إليها كلما دعت الضرورة لذلك، لإصلاح الأعطاب التي تمس هاته الأنظمة.

5.4. مكتب الضبط

يهتم هذا المكتب بالعلاقات التي تربط المديرية بمحيطها الخارجي جهويا ووطنيا، ويقوم الموظفون به بالمهام التالية:

- تسجيل المراسلات الواردة على المديرية والصادرة عنها، بطريقة تسلسلية؛
- توزيع المراسلات على المصالح، حسب تعليمات وملاحظات المديرين؛
- نسخ المراسلات والاحتفاظ بها بالأرشيف (الربائد)، تحسبا لكل حاجة مستقبلية.

وهكذا تم تسجيل عدد المراسلات بمكاتب الضبط خلال سنة 2021 على الشكل التالي:

	إصدار	إيراد
المديرية الجهوية بفاس	222	127
المديرية الإقليمية بمكناس	199	210
المجموع	**421**	**337**

وبالموازاة مع الأنشطة الاعتيادية، تحرص المصلحة على حضور الدورات التكوينية التي تنظمها مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة لفائدة الموظفين في إطار برنامجها السنوي للتكوين المستمر وذلك لتنمية قدراتهم وتحسين كفاءاتهم المهنية. فبعد إلغاء هذا البرنامج خلال سنة 2020 بسبب الاحترازات الوقائية ضد جائحة كوفيد 19، عادت مديرية الموارد البشرية والشؤون العامة لتفعيله خلال سنة 2021. وقد تم اختيار المديرية الإقليمية بمكناس مركزا للتكوينات واستفاد بعض أطر المديرية وأطر مديرات جهوية أخرى حضوريا من تكوينات في مجالات متعددة.

- مجال رقمنة تجميع المعطيات، وإعداد وتطوير الاستمارات الالكترونية (CAPI) حسب الجدول التالي:
  - من 15 إلى 17 نونبر 2021: مبادئ في برمجة "CSPRO"؛
  - من 22 إلى 26 نونبر 2021: التحكم والوظائف المتعلقة ببرنامج "CAPI de CSPRO" ؛
  - من 20 إلى 24 دجنبر 2021: الوظائف المتقدمة لبرنامج "CSPRO"؛
  - من 27 إلى 31 دجنبر 2021: المزامنة وبرنامج القائمة "CSPRO".
- مجال التقارير الإحصائية الموضوعاتية وإعداد/إنتاج مؤشرات الإحصاء العام للسكان والسكنى، وذلك من 29 نونبر إلى 3 دجنبر 2021؛
- إعداد التقارير الجهوية حول أهداف التنمية المستدامة يومي 8 و9 دجنبر 2021؛
- الشباك الإحصائي (Guichet statistique)، يومي 16 و17 دجنبر 2021.

6.4. مكتب الصفقات العمومية

جميع طلبات العروض والصفقات العمومية كانت منحصرة على مستوى المديريات والمصالح المركزية للمندوبية السامية للتخطيط. لكن مع تنزيل نظام الجهوية الموسعة، أصبحت المديرية الجهوية على غرار باقي المديريات الجهوية، مطالبة بإبرام صفقات عن طريق طلبات عروض مفتوحة. وبالفعل، نجحت المديرية بإبرام أول صفقة قابلة للتجديد خلال سنة 2017 والثانية سنة 2018 وصفقتين سنة 2019 وصفقة واحدة سنة 2020 وصفقة واحدة سنة 2021.

وقد كان لمديرية الموارد البشرية دور هام في تأطير وتنسيق ومرافقة المديرية في جميع مراحل هذه التجربة خصوصا عند إبرام أول صفقة سنة 2017. وفي هذا الإطار ولنفس الغرض، تم إحداث مكتب خاص بالصفقات العمومية على مستوى المديرية الجهوية، مهمته هي مد وتزويد المشاركين بالمعلومات الكافية حول الصفقة وكذلك تتبع إنجازها مع الحفاظ على كل الوثائق المرتبطة بها. إلا أنه وأمام تزايد عدد الصفقات تم تعزيز هذا المكتب بإطار آخر وذلك لضمان المردودية المطلوبة.

ملحق

أهم المنتديات والتظاهرات والأنشطة التي شارك فيها مسؤولو وأطر المديرية الجهوية لفاس-مكناس

- ورشة حول إنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي، الأربعاء 17 فبراير 2021، بمقر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فاس؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، يومي الخميس 18 والجمعة 19 فبراير 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع اللجنة العمالاتية للتنمية البشرية لعمالة فاس، الخميس 04 مارس 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع اللجنة التقنية المحلية المكلفة بالبث في وثائق التعمير، الأربعاء 10 مارس 2021 بمقر عمالة مولاي يعقوب؛
- ورشة تشاورية من تنظيم وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس حول موضوع توظيف المعالم التاريخية بمكناس، الخميس 18 مارس 2021 بمقر الوكالة بمدينة مكناس؛
- " la séance de formation sur la dématérialisation des opérations financières et comptables de l'Etat"، الخميس 25 مارس 2021 بمقر المعهد العالي لمهن التمريض والتقنيات للصحة بفاس؛
- اجتماع اللجنة الجهوية للتنمية البشرية لجهة فاس مكناس، الخميس 25 مارس 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع في إطار "3ème phase INDH" حول موضوع " Axe amélioration revenus et inclusion économique" ، الثلاثاء 30 مارس 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع "دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الثلاثاء 30 مارس 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع في إطار "3ème phase INDH" حول موضوع " Axe amélioration revenus et inclusion économique" ، الأربعاء 07 أبريل 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع في إطار "3eme PHASE INDH" حول موضوع " " Axe entreprenariat chez les jeunes ، الخميس 08 أبريل 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- الاحتفاء بالذكرى السادسة عشر للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الثلاثاء 18 ماي 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اللقاء المنظم بمناسبة الذكرى 16 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحت شعار «كوفيد 19 والتربية: الحصيلة والآفاق من أجل المحافظة على المكتسبات»، الثلاثاء 18 ماي 2021 بمقر ملحقة الإسماعيلية التابعة لعمالة مكناس؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الاثنين 24 ماي 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع اللجنة المحلية للتنمية البشرية للمنطقة الحضرية أكدال، الثلاثاء 01 يونيو 2021 بمقر المنطقة الحضرية أكدال؛
- اجتماع اللجنة الإقليمية لحماية الطفولة، الأربعاء 08 يونيو 2021 بمقر عمالة مكناس؛

- اجتماع المجلس الإقليمي للغابات المنعقد يوم الخميس 24 يونيو 2021 بمقر عمالة إفران؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الأربعاء 23 والخميس 24 يونيو 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- حضور دورة تكوينية لفائدة شركاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في مجال "التواصل المؤسساتي (التواصل المؤسساتي: تحديد الاستراتيجيات المتبعة)، يومي 24 و25 يونيو بفندق Pyramide ، تازة؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الخميس 26 غشت 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الثلاثاء 31 غشت 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- أشغال " L'Atelier de travail pour le dimensionnement de l'institut régional dédié à l'entrepreneuriat et au middle management à Fès"، الجمعة 24 شتنبر 2021 بمقر فندق بارسيلو؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الثلاثاء 05 أكتوبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- أشغال تصميم التهيئة لجماعة ميسور، الثلاثاء 26 أكتوبر 2021 بمقر عمالة إقليم بولمان؛
- اجتماع المجلس الإداري لجمعية مكناس مبادرة، المخصص لمناقشة تعديل القانون الأساسي للجمعية، الخميس 28 أكتوبر 2021؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الأربعاء 03 نونبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اللقاء التواصلي للتحضير للدورة العادية للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، الأربعاء 10 نونبر 2021 بمركز مولاي سليمان للملتقيات والتكوينات؛
- اجتماع اللجنة التقنية المحلية المنعقدة لمناقشة الدراسة المتعلقة بتصميم تهيئة مركز الحاج قدور والمناطق الضاحوية التابعة لجماعة سيدي سليمان مول الكيفان، الجمعة 12 نونبر 2021 بمقر عمالة مكناس؛
- اجتماع اللجنة التقنية المحلية المتعلق بدراسة مشروع تصميم تهيئة المناطق الضاحوية للجماعة الترابية دار أم سلطان، الثلاثاء 16 نونبر 2021 بمقر عمالة مكناس؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الخميس 25 نونبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- اجتماع اللجان المنبثقة عن المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، الخميس 25 نونبر 2021 بمركز مولاي سليمان للملتقيات والتكوينات؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الخميس 09 دجنبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛

- لقاء جهوي تشاوري في مجال التشغيل والإدماج الاقتصادي ودعم المبادرة الفردية، الخميس 09 دجنبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- Participation à une formation de renforcement des capacités sur la thématique « intelligence territoriale»، المنظمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الثلاثاء 14 و الأربعاء 15 دجنبر 2021 بفاس؛
- اجتماع حول دعم المبادرة الوطنية لصالح الجمعيات المسؤولة عن تدبير مؤسسات الحماية الاجتماعية برسم سنة 2020"، الثلاثاء 14 دجنبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- أشغال الدورة العادية للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس، الأربعاء 15 دجنبر 2021 بمقر الثانوية التأهيلية القرويين بفاس؛
- اجتماع اللجنة العمالاتية للتنمية البشرية لعمالة فاس، الثلاثاء 21 دجنبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس؛
- دورة تكوينية افتراضية من تنظيم وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بتعاون مع منظمة اليونيسيف، لمواكبة الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، الثلاثاء 21 والأربعاء 22 دجنبر 2021؛
- اجتماع اللجنة الجهوية للتنمية البشرية لجهة فاس مكناس، الخميس 23 دجنبر 2021 بمقر ولاية جهة فاس مكناس.

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

المديرية الجهوية

فاس- مكناس

صندوق البريد: 15 أ، أكدال، فاس.

الهاتف: 05 35 62 49 28/29

الفاكس: 05 35 62 15 01

www.hcp.ma/region-fes